في مسألة التحقيق في وفاة

السيد سعيد راضي شبرام واهي البازوني

المحقق سير جورج نيومان.

الافادة الثانية المؤرخة في 12 أبريل 2019

1. يشير المسار والتقدم الحالي لهذا التحقيق إلى أن هناك حاجة لشرح العملية القانونية التي يتم إجراؤها عند إجراء تحقيق بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. يجب أن يكون الشهود والمحامون، عندما يتم توجيههم، على دراية تامة بموضوع هذا التحقيق وعلى دراية تامة بما لا يتعلق به. فيما يتعلق بما يشكل تحقيقًا متوافقًا مع المادة 2 ، يوجد فيض في السوابق القضائية ، لكن من الضروري إجراء تحليل دقيق لحكمين من محكمة الطعون ، والتي أدت مباشرة إلى هذا التحقيق. للتسهيل وللتوضيح ، سأقدم ملخصًا عن ذلك.

R (على موسى وآخرون) ضد وزيرالدولة للدفاع [2013] EWHC 1412 (أداري) (25 مايو 2013)

2. تم إدراج وفاة سعيد شبرام في حكم Silber J بتاريخ 25 مايو 2013 كقضية من الفئة 2. تم تعريف قضايا الفئة 2 على أنها حالات "... حيث كانت هناك محاكمات سابقة ولا يزال IHAT يواصل التحقيق وقد يؤدي ذلك إلى ملاحقات قضائية أخرى." وكان شبرام إحدى الحالات الثلاث المشار إليها على أنها ضمن هذه الفئة. كانت الخطوة الإجرائية الوحيدة نحو رفع دعوى قضائية في شبرام (باستثناء ثلاثة جنود متهمين) هي جلسة استماع بموجب قواعد المحاكم العسكرية (الجيش) لعام 1997 ، وهي التحقيق الأولي الرسمي (FPE) الذي عقد في العراق في عام 2006. في الفقرة 159 من حكم علي زكي موسى ، لخصت المحكمة على النحو التالي: "في عام 2006 ، في أعقاب الفحص التمهيدي الرسمي الذي أُجري في البصرة ، والذي تضمن الاستماع إلى أدلة حية من شهود عراقيين ، تقرر أن القضية يجب ألا تنتقل إلى محاكمة عسكرية لأن الشهود قد تواطأوا وأفتقدوا المصداقية. "فيما يتعلق بالموقف الحالي في ذلك الوقت لاحظت المحكمة:" يتم مراجعة الأمر من قبل IHAT ومن المتوقع أن يتم تقديم تقرير نهائي قريبًا ". و بناء عليه من الواضح أنه بصرف النظر عن الأدلة الحية للشاهدين العراقيين ، لم يتم تقديم أي دليل من قبل أي شخص آخر. على وجه الخصوص ، لم يقدم الجنود أي دليل.

3. تم تقديم التقرير "سيتم إصداره قريبًا" بعد حوالي أسبوعين ، في 6 يونيو 2013. وأوصى بإعادة التحقيق في القضية. إن الحاجة إلى مزيد من التحقيق قد أخرت بالضرورة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك مقاضاة. إلى أن يكون هناك إما مقاضاة أو قرار بعدم المقاضاة ، لا يمكن لوزير الدولة للدفاع اتخاذ قراره ، وهو ما يتعين عليه اتخاذه في مثل هذه الحالة ، بشأن ما إذا كان تحقيق طبقا للمادة 2 ضروريًا.

4 - كان الحكم الصادر في 25 أيار / مايو 2013 تتويجا للإجراءات المتنازع عليها لتحديد كيفية الوفاء بالتزامات المملكة المتحدة بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بوفاة مواطنين عراقيين تنطوي على أعمال من جانب جنود المملكة المتحدة في العراق. كانت هذه منطقة قانونية جديدة. لا يمكن الوفاء بواجب التحقيق المنصوص عليه في المادة 2 إلا "عن طريق تحقيق كامل وعادل وخالى من أى خوف" في متناول أسرة الضحية والرأي العام. إن ظروف قضايا العراق تجعل من المحتم أن يؤدي هذا التحقيق ، الذي يلبي كل من المصالح المشروعة لعائلة الضحية والمصلحة العامة في الاعتبار الصحيح لمسؤولية الدولة ، إذا كان فعالاً ، حتماً إلى نشوء التزام من جانب الجنود ، بما في ذلك أولئك الذين كانوا حاضرين ومتورطين ، لتقديم الأدلة كشهود.

5. إذا جرت محاكمة جنائية للجنود ، فقد تحقق هذه الأهداف ، ولكنها لن تفعل ذلك بالضرورة. على وجه الخصوص ، إذا مارس الجنود حقهم في عدم تقديم أدلة ، فمن المحتمل ألا يكون ذلك بمثابة تحقيق كامل وفعال. فإحدى القضايا التي أشارت إليها المحكمة ،

وهي أحمد جبار كريم علي، تتعلق بهذه النقطة. في تلك الحالة ، تم اتخاذ إجراءات المحكمة العسكرية التي تزعم القتل غير العمد. لكن تم تبرئة الجنود من قبل المحكمة العسكرية. ولقد اختاروا عدم الأدلاء بأى شهادة ، حيث كان يحق لهم القيام بذلك لأنه ذلك كان بمثابة محاكمة جنائية بحقهم، ولكن من خلال عدم تقديم أدلة ، لم يتم تقديم أدلة تتناول جميع ظروف الوفاة ولم يتم إجراء تحقيق كامل وعادل وخالى من أى خوف عن ظروف الوفاة .

6. يشترط القانون أن يكون هناك تحقيق فعال طبقاً للمادة 2. كان على وزير الدولة أن يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك احتمال واقعي للملاحقة القضائية. وخلص إلى أنه لم يكن هناك ذلك الاحتمال. ولأنه كان هذا هو الموقف ، فقد أحال موضوع الوفاة إلي حتى أتمكن من إجراء التحقيق المطلوب. وقد أوفى الجنود بالتزامهم بتقديم الأدلة إليّ ، وقد أبلغتُ عن ذلك في سبتمبر 2016. وكما يتبين ، فقد قسّمت تحقيقي حول الغرق نفسه واعتبارات الأوسع نطاقًا الناشئة عن حالات أخرى ، بما في ذلك قضية شبرام ، حيث وقع الغرق. لا يزال يتعين علي إكمال تحقيقاتي في أي اعتبارات على نطاق أوسع. إن استكمال تقريري حول وفاة شبرام هو جزء أساسي من هذه العملية.

7 – انعقدت FPE فيما يتعلق بوفاة شبرام وفقا لقواعد المحاكم العسكرية (الجيش) لعام 1997 من أجل تحديد فيما إذا كان ينبغي إجراء محاكمة عسكرية لهؤلأء الجنود الثلأثة. ولكن بعد سماع شاهدين عراقيين فقط (كان هناك آخرون جاهزين للإدلاء بشهادتهم)، أوقف الموظف المعني الإجراءات. كان مقتنعاً بمرافعات من المحامي الرئيسي للجنود بأن العدالة تطلبت منه القيام بذلك. قام المحامي الرئيسي باستجواب الشاهدين بشكل مكثف، ولكن بسبب نجاح المذكرات المقدمة من المحامي ، لم يعط الجنود أي دليل على ذلك حتى و إن لم يمانعوا في القيام بذلك. فإذا كان الضابط المسؤول قد استنتج بأن الاستماع إلى شهود آخرين لا يخدم أي غرض ، يجب أن نتذكر أنه قد تم التوصل إلى الاستنتاج فيما يتعلق بالغرض من عملية ما زالت قيد النظر ، أي فيما إذا كانت إجراءات المحكمة العسكرية يجب أن تتم. لم يكن الضابط المسؤول لم يأخذ في الاعتبار أي غرض آخر قد يخدم القضية فيما لو تم تقديم جميع الأدلة ، بما في ذلك الحصول على أدلة من الجنود. وكان القرار الذي تم التوصل إليه في مرحلة مبكرة من FPE أنه لا ينبغي القيام بإجراءات محاكمة عسكرية. و حتماً يبقى السؤال حول ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تحقيق بموجب المادة 2.

8. في أبريل 2011 ، تم إرسال خطاب دعوى بالنيابة عن والد المتوفى والسيدعودة. وتم الادعاء بخصوص الأضرار وغيرها من التعويضات ضد وزارة الدفاع. أمرت وزارة الدفاع بمراجعة التحقيق الأصلي الذي انتهى بـ FPE. كانت هذه المراجعة التي أشارت إليها المحكمة في حكم علي زكي موسى في مايو 2013 والتي أشرت إليها في الفقرة 2 أعلاه على أنها اختتمت في 6 يونيو 2013. من أجل تحقيق الأهداف الحالية ، من المهم الإشارة إلى أنه كان من الواضح أن المسار الذي اتخذته FPE لم يؤدي إلى إجراء تحقيق كامل ونزيه و خالي من الخوف بشأن الحقائق المتاحة للأسرة والرأي العام ، والذي كان كافياً للوفاء بالتزامات الدولة وفقاً للمادة 2 بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. أوصت مراجعة IHAT في تقرير 6 يونيو 2013 بإجراء المزيد من التحقيق. عند استكمال المزيد من التحقيقات ، أُحيلت القضية إلى مدير النيابات العامة للنظر في ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك ملاحقة قضائية. و بدوره قرر عدم المقاضاة وترك لوزير الدولة للدفاع الخيار للنظر فيما إذا كان ينبغي إجراء تحقيق بموجب المادة 2. لقد توصل إلى قراره من خلال اتباع التوجيهات التي وضعتها محكمة الطعون في قضية علي زكي موسى ، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كان هناك احتمال حقيقي للملاحقة القضائية. وخلص إلى أنه لم يكن وقام بإحالة القضية إلي.

9. الإرشادات الصادرة عن المحكمة مستفيضة ، لكن يمكن تناول الأجزاء المادية من الحكم على النحو التالي:

"في الحالات التي لن تكون هناك مقاضاة ، يجب النظر في كيفية الالتزام بواجب المادة 2" (الفقرة 167).

"في الحالات (مثل تلك الموجودة في الفئة 1 و 2 من الحالات) والتي لا توجد فيها احتمالات للمقاضاة ، تتم إزالة عائق رئيسي أمام إجراء تحقيق آخر. في الحالة المعتادة فيما إذا حدثت الوفاة في المملكة المتحدة، سوف يكون هناك تحقيق من قبل الطبيب الشرعي، لكن لا يمكن إجراء ذلك في هذه الحالات لأن اختصاص الطبيب الشرعي لا يمتد ليشمل الحالات التي تحدث فيها الوفيات في

الخارج وعندما تكون الجثث خارج الولاية القضائية. حقيقة أنه كان هناك حكم، كما في قضية نعيم عبد الله، فإن عدم وجود قضية فعلية لا يشكل أي فرق. على الرغم من أنه تم إجراء تحقيق، فإن الواجبات الكاملة للمادة 2 لم يتم تنفيذها "(الفقرة 168).

يتمثل "العائق الرئيسي" الذي يعترض إجراء تحقيق كامل، والذي أشارت إليه المحكمة ، في ممارسة الجنود لحقهم في رفض إعطاء الأدلة، و حقهم في سياق المقابلة قبل المحاكمة إعطاء إجابات "لا تعليق" على الأسئلة المطروحة عليهم. و يعكس هذا الحق الحصانة فى عدم تجريم الذات الذي يتمتع به المشتبه بهم. هذه الضمانات المهمة تشكل عائقًا واضحًا أمام إجراء تحقيق كامل ومن دون خوف في جميع الحقائق. حيثما لا يكون هناك أي احتمال أو خطر حقيقي للملاحقة القضائية ، فإن المشتبه به السابق لديه وضع كونه شاهدًا و لا بد من أن يساعد التحقيق من خلال تقديم الأدلة. من الواضح أنه، في حالة حدوث الوفاة، أن يواجه المشتبه به اتهامات خطيرة إذا تمت مقاضاته، ولهذا السبب كان يحق له حماية نفسه من الإدانة الجنائية. ولكن عند تقديم الأدلة كشاهد في الإجراءات التي لا يكون دوره فيها موضع خلاف وحيث من المحتمل أن تكون أدلته أفضل دليل على ما حدث، فإنه ملزم بالمساعدة في جعل التحقيق فعالًا وممتثلاً للإتفاقية.

10. علاوة على ذلك ، في قضيتي علي وعبد الله وفي هذه القضية (كما هو الحال في كل قضية أخرى نظرت فيها حتى الآن) ، قام المدعي العام والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) "*بتطويق*" خطر تجريم الذات من قبل الجنود الذين يدلون بشهادتهم أمامي من خلال توفير ضمانات وقائية مناسبة. وقد تم تقديم هذه الضمانات لأنه من المسلم به أنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتشجيع الجنود على الوفاء بواجبهم ومساعدة الدولة في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمادة 2. في قضية عبد الله ،على سبيل المثال، والتي أحيلت إليّ ، قدم الجنود أدلتهم إلي وتمكنت من تقديم تقرير و تحقيق متطلبات المادة 2.

11. في قضية <u>علي زكي موسى</u> ، رفضت محكمة الطعون الحجج القائلة بأن IHAT يمكن أن تلبي مهام المادة 2. ولاحظت المحكمة أن:

"... حيثما لا تكون هناك ملاحقة قضائية ... فمن الضروري أن يكون هناك تحقيق في متناول العامة. IHAT ليست مهيكلة وليس لديها موظفون

للقيام بذلك "(الفقرة 188).

لا يقدم IHAT تحقيقًا "متاحًا لعائلة الضحية" (الفقرة 190). سيتبين أن هناك تمييزًا أساسيًا بين تقديم الجناة إلى العدالة وتحقيق العدالة لأسرة الضحية. إن العملية التي تم تبنيها فيما يتعلق بقضية شبرام قد اتبعت بأمانة شروط الحكم في قضية علي زكي موسى ،وللأسرة الحق في العدالة. لم يتم إجراء تحقيق وفقاً للمادة 2 ، ويجب الآن إجراء تحقيق بمساعدة جميع من هم ملزمون بالمساعدة.

R (علي موسى وآخرون) – ضد وزير الدولة للدفاع [2013] EWHC 2941 (Admin) (2 أكتوبر 2013)

12. في هذا الحكم ، الذي صدر بعد بضعة أشهر من صدور حكم يونيو ، نظرت المحكمة بالتفصيل في العملية التي يجب تبنيها.

ا. الفقرة 9: *"بمجرد أن يكون من الواضح أنه لن تكون هناك مقاضاة في القضايا التي يعلق عليها التزام المادة 2 بإجراء تحقيق ، فإننا نرى بأنه يجب أن يبدأ إجراء تحقيق في أقرب وقت ممكن بعد ذلك".*

ب. الفقرة 10: *"ينبغي إجراء كل تحقيق عن طريق تعيين شخص مناسب مثل قاضي متقاعد ...".*

ج. الفقرة 11: *"يجب أن يقوم وزير الخارجية بتحديد صلاحيات الاختصاص والتفاصيل المتعلقة بشكل كل تحقيق بالاقتران مع الشخص الذي يعينه لإجراء التحقيق. يجب صياغة الاختصاصات بحيث تضمن امتثال التحقيق للمادة 2. "*

د. علاوة على ذلك، جاء في الفقرة 13 أن وزير الدولة للدفاع *"... سيتعهد بتوفير جميع الوثائق التي تدخل في نطاق سلطة الوزارة والقوات المسلحة البريطانية عند طلب المفتش العام؛ وأن أفراد القوات المسلحة المطلوب حضورهم سيحضرون ويدلون بشهاداتهم. يتوقع وزير الخارجية أنه بمجرد أن يصبح من الواضح أنه لن يتم تقديم الملاحقات القضائية ، فإن أفراد القوات المسلحة الذين يُزعم تورطهم ولكنهم ليسوا حاليًا في القوات المسلحة سيتعاونون مع التحقيق ويقدمون الأدلة. و لذلك تبنى وزير الخارجية وجهة نظر مفادها أن التحقيق بدون صلاحيات الإلزام سيكون كافياً ".*

ه. الفقرة 14: *"من الضروري أن يتمكن المفتش العام من تحديد كيفية حدوث كل وفاة إذا أراد من التحقيق أن يكون فعالاً. سيتم الحصول على أفضل دليل س من أولئك الذين كانوا حاضرين، ولا سيما من أفراد القوات المسلحة. ومع ذلك، وكما لاحظ ماكينون ج في نهاية المحاكمة الجنائية الناتجة عن وفاة بهاء موسى، كان هناك "إغلاق واضحًا للرتب" نوعاً ما.*

و. نظراً لأن المحكمة لم تتمكن من مشاركة تفاؤل وزير الخارجية بأن الجنود سيتعاونون دائمًا ويقدمون الأدلة ، فقد استطردت في القول في الفقرة 15: *"أنه من الممكن دائمًا تغيير هذا الموقف وإدلاء الأفراد العسكريين المعنيين بشهادتهم حول ما حدث بطريقة مجدية (كما يأمل وزير الخارجية). ومع ذلك ، يوجد خطر حقيقي في أنهم لن يفعلوا ذلك: في رأينا أن الاحتمال الغالب هو أن الجنود سيكونون مترددين في تقديم أدلة على الإطلاق وبالتأكيد في تقديم أدلة تتضمن أي انتقاد كبير لزميل. وبالتالي فإن شكلاً من أشكال التحقيق بحيث يمكن إجبار هؤلاء الأشخاص على الحضور سيكون الطريقة الفعالة والعادلة الوحيدة لتحديد ما حدث. في مثل هذه الظروف ، من الواضح أنه، على سبيل المثال، إذا تم تقديم ادعاءات شفهية إلى أحد الشهود وتم تقديم إجابات غير مرضية، فسيكون للمفتش الحق في استخلاص استنتاجات سلبية عن تحديد ما حدث ".* يجب أن أضيف أنه إذا رفض الجنود إعطاء أي دليل مجدي، سيكون المجال مفتوحًا لي لاستخلاص استنتاجات سلبية عند تحديد ما حدث.

الأثر القانوني وأهمية ما سبق

13. يجب الاعتراف بالآثار القانونية لما سبق ذكره من قبل الجنود وأولئك الذين يقدمون المشورة لهم وأي شهود آخرين قادرين على مساعدة المفتش العام. يقع على عاتقهم واجب المساعدة في جعل التحقيق فعالًا ومتوافقًا مع المادة 2 من الاتفاقية. هم ليسوا مشتبه بهم يواجهون اتهامات في ملاحقة جنائية. في حين أنه يحق لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي شخص آخر، وليسوا مشتبه بهم يواجهون محاكمة جنائية، فإنهم لا يتمتعون بالحقوق المرتبطة بذلك الوضع. لديهم حقوق ومصالح ، والتي سأقوم بتوضيحها لاحقًا، لكن ليس لديهم، على سبيل المثال، الحق الإجرائي الذي يتمتع به المتهم في محاكمة جنائية للمطالبة بالإفصاح العام عن المستندات. إنهم شهود. وكما لاحظت المحكمة ، هم الأشخاص الذين يمكنهم تقديم أفضل دليل عن ما حدث. فإذا كانت بحوزتهم مستندات ذات صلة بما حدث فيتحتم عليهم الكشف عنها للمفتش العام. الموضوع و الغرض من هذا التحقيق هو تحديد ما حدث حتى تتمكن عائلة المتوفى من معرفة كيفية وفاة ابنهم وفرد من أسرتهم. يجب أيضًا مراعاة المصلحة العامة التي، عند الضرورة ، يمكن أن تخضع للمساءلة وتسلط الضوء على الإجراءات المشينة التي يجب كشفها.

14- توجد العديد من الضمانات لحماية مشتبه به و خاضع لتهديد الملاحقة القضائية، ولكن، كما لاحظت المحكمة ، يتم رفع العائق الناشئ عن خطر الملاحقة القضائية في حالة عدم وجود احتمال للملاحقة القضائية. عندما يحدث ذلك، يتم التركيز بشدة على تحقيق الغرض القانوني للتحقيق. أي محاولة من قبل شاهد لتأكيد الحقوق الإجرائية التي يمكن ممارستها في محاكمة جنائية هي في غير محلها. تتطلب المقتضيات القانونية التي ترتكز عليها المادة 2 من الشهود الذين لم يعودوا تحت خطر تهديد الملاحقة القضائية أن يذكروا ما حدث. في قضية ، مثل قضية شبرام ، يجب على الحاضرين أن يذكروا ما شاهدوه وفعلوه والإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم بشكل معقول لتوضيح التعارضات في الأدلة وخطوط التحقيق التي قد توضح الظروف التي حدثت فيها الوفاة. أود أن أشير إلى أول بيان علني في قضية شبرام عن الطريقة التي أرى أن يتم الاستمرار بها في التحقيق. الحقائق الأساسية ليست معقدة ومجالات المساعدة من الشهود ليست معقدة. امتلك الجنود لسنوات أدلة الشهود العراقيين عن ما حدث. لا يوجد سبب لديهم لعدم الرد.

شكل التحقيق كما حددته محكمة الطعون في حكم أكتوبر

15. يجب أن يكون التحقيق علنياً وأن يحصل على الدعم اللازم لتمكين الأسر في العراق من المشاركة فيه بطريقة تحمي مصالحها المشروعة : "*حقيقة أن التحقيق سيكون علنياً، بالطبع، لا يعني أنه يجب أن يكون كل جانب منه علنياً*". (انظر الاقتباس من اللورد رودجر في الفقرة 21 من حكم علي زكي موسى الصادر في أكتوبر).

16. يجب على المفتش العام أن ينظر في الإجراءات التي يتم إتاحتها للعائلة عبر رابط فيديو والنظر في مدى إتاحة الوصول إلى الوثائق والنصوص على الموقع الإلكتروني (الفقرة 22). يجب على المفتش العام إجراء استجواب عام للشهود. تمثلت"وجهة نظر المحكمة القوية" في أنه يجب أن يكون هناك

"*... لا يوجد مستشار مستقل للتحقيق لأن التحقيق يمكن أن يكون فعالاً دون تلك التكلفة غير المتناسبة*" ***لكن*** "*المفتش ببساطة سيحتاج إلى المساعدة*" وفقًا "*لكمية الوثائق التي تم الكشف عنها وعدد الشهود المطلوبين*" (الفقرة 23).

مشاركة المستشار الممثل، والتي تحدث عادة في إجراءات الخصومة ، ليست سمة من سمات عملية الاستقصاء هذه.

17. <u>الإفصاح للمفتش العام</u>. في الفقرة 29 من الحكم الصادر في أكتوبر، ذكرت المحكمة:

"*في كل حالة من الحالات التي سيتم فيها إجراء تحقيق ، ستكون هناك الأوراق التي يتم إنتاجها في التحقيق. يجب أن تحتوي هذه الأوراق في القضايا التي تحقق فيها IHAT على الكثير مما هو مطلوب: يجب تقديم هذه الأوراق إلى المفتش ... ثم ينظر المفتش في ما يحتاج إلى إتاحته* ([هذا عمومًا من العامة أو الوزارة أو أي مكان آخر) *استنادًا إلى اعتبار تلك الأوراق التي يجب أن توفر إشارة واضحة إلى أي مجالات قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الوثائق ، فمن المحتمل جدًا أن تكون المطالبة بالخدمة أو الوزارة ذات الصلة "بالإفصاح الكامل" غير ملائمة، وهناك حاجة إلى عملية تحكم شديدة في هذا الصدد. يجب ممارسة رقابة صارمة حتى يتم طلب المستندات ذات الصلة بالقضايا فقط في التحقيق* ".

يرتبط هذا المبدأ بالطريقة التي يجب أن تمارس بها صلاحيتي التقديرية في مساعدة الشهود على تقديم أدلة مركزة وذات صلة. قد أعتبر أن الشهود يحتاجون إلى الكشف عما قاله الآخرون وما قالوه في الماضي من أجل تقديم أدلة دقيقة. من الواضح من هذه الفقرة أن مدى التحقيق يمتد، لأغراض الكشف والولاية القضائية عمومًا، فقط إلى المسائل ذات الصلة بالقضايا في التحقيق. يجب أن تنعكس المسائل في صلاحيات الاختصاص حيث يتم تحديد الخطوط العامة لسلطة المفتش القضائية. في هذه الحالة ، حددت بالفعل حسب اعتقادي المسائل الأساسية في بياني الأول.

18. <u>الإفصاح للأطراف</u>. تقدم الفقرة 33 التوجيهات التالية:

"*... قد يكون من المناسب الإفصاح عن إفادات الشهود المتعلقة بظروف الوفاة قبل وقت طويل من الاستماع إلى أسر المتوفين والجنود ، لأن هذا الأجراء سيساعد عمومًا في التحقق من ما حدث باقتراح طرق التحقيق أو الأسئلة التي يجب طرحها. ومع ذلك ، حتى في هذا الصدد ، سيحتاج المفتش، على سبيل المثال ، إلى النظر بعناية فيما إذا كان ينبغي الإفصاح عن أي تقرير يحتوي على توصيات بشأن ما إذا كان يجب المقاضاة: إنه بوجه عام لا ...* ".

19- التحقيق هو استقصائي، وليس عدائي ، لكن للشهود الحق في اقتراح خطوط استفسارات أو أسئلة (الفقرة 37). لهذا السبب، تتمتع الأسرة بامتيازات الحصول على محام مطلع على عمل القانون الإنجليزي و المادة 2. بشكل عام، يتم تقديم المشورة القانونية للجنود، إذا طلبوا ذلك، لكن يجب على المحامي أن يبلغهم بشكل صحيح فيما يتعلق بالغرض من التحقيق ونطاقه. ما لم يأمر المفتش بخلاف ذلك، سيتم طرح جميع الأسئلة من قِبله أو من قِبل شخص ما يقوم بتجديده. قد يرغب المتهمون أو ممثلوهم في طرح أسئلة يعتبرونها ذات صلة وسيبت المفتش فيما يمكن طرحه. قد يقرر المفتش في حالة معينة أن المتهمين أو ممثليهم قد يطرحون أسئلة ، ولكن لا يوجد مثل هذا الحق. لا يوجد أسئلة من محامي الخصم. هذه الجوانب من التحقيق تنبع من الطابع الاستقصائي للعملية.

المساعدة القانونية

20- يجب تحديد المساعدة القانونية حسب الحاجة. قد تحتاج أسر الضحايا إلى مساعدة في فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه ولكن لا تحتاج إلى محام. قد يحتاج الجنود على قدم المساواة إلى المساعدة في فهم الالتزامات التي يثيرها التحقيق وفي التعاون مع المفتش فيما يطلبه منهم، على سبيل المثال، إعداد إفادة شاهد وحضور جلسة استماع عامة عند استجوابه/استجوابها. إن طبيعة مشاركة الشهود المعنيين على النحو المتوخى من قبل المحكمة تعني أنه ليست هناك حاجة للمحامين. إن مدى المساعدة القانونية اللازمة للعائلات والجنود والشهود الآخرين أمر متروك لتقدير المفتش و قضية على زكي موسى يتطلب أن يظل هذا الأمرقيد المراجعة المستمرة.

المرحلة الحالية من التحقيق

21. زودتني وزارة الدفاع على النحو الواجب بالوثائق التي نتجت عن التحقيقات، بما في ذلك تحقيقات IHAT. أجرى RMP مقابلات مكثفة مع شهود عراقيين استعدادًا لأي مقاضاة جنائية للجنود. في 23 يونيو 2004 ، تمت إجراء مقابلات مع ثلاثة جنود تحت التحذير القانوني. وكان يمثلهم محام. قدم كل جندي أفادة مكتوبة و مُعدَّة مسبقًا. تم إجراء استجوابات مطولة و لكنهم مارسوا حقهم في عدم التعليق على جميع الأسئلة المطروحة عليهم. تم إطلاعهم بشكل كامل على تفاصيل الادعاءات الموجهة ضدهم.

22 - وقبل البدء في FPE، تلقى الجنود ومحاموهم البيانات المتاحة بعد ذلك من الشهود العراقيين. سأل محاميهم باستفاضة على أساس محتوياتها. تم إجراء مقابلات مع الجنود مرة أخرى في عام 2015، لكن مرة أخرى أعطوا إجابات "لا تعليق". في الواقع، إن الجنود و هم على معرفة كاملة بالأدلة الواردة من الشهود العراقيين فيما يتعلق بما حدث والإجراءات التي اتخذوها لم يقدموا أي معلومات منذ عام 2004.

23. بعد تسليم المستندات إليّ ، زودتهم بوثائق مطبوعة تتضمن أدلة هؤلاء الشهود العراقيين الذين حددتهم (على أساس أولي) و التي ينبغي إدراجها في التحقيق وإفادات الشهود العسكريين. تم إعداد الملفات في خريف العام الماضي لتمكين الجنود من تقرير ما إذا كانوا يرغبون في إضافات إلى إفاداتهم الحالية التي أعدت في عام 2004 وتمت دعوتهم للرد بتفصيل أكبر. و قد وافقت على تعيين محامين لكل منهم لمساعدتهم في هذه المهمة. لقد وافقت على ممثلين لكل منهم لأنني اعتقدت أنه من مصلحتهم الحصول على المشورة بشكل منفصل. ما زلت مع هذا الرأي، لكنني كنت على اتصال حقيقي بممثل واحد فقط كان جيدًا بما يكفي للحصول على آراء الآخرين وإيصال رأي مشترك إليّ. بصفتي المفتش، يجب أن أتحقق من الرسوم التي يتكلفها المستشارون القانونيون. إذا سمعت من محامي واحد فقط ، لا يمكنني أن أعرف بدقة ما الذي تم القيام به و من قبل أي مكتب محاماة. كما لاحظت بالفعل، فإن الحقائق ليست معقدة وقد تصورت أن الاستفادة من المساعدة القانونية للجنود ستكون مفيدة للغاية في تقديم المشورة لهم بالوفاء بالتزاماتهم القانونية من خلال مساعدتهم على إعداد إفادة مكتوبة.

24. تم إحراز تقدم في الحصول على تعاون عدد من الشهود الآخرين ، وتم الاتصال مع أسرة المتوفى و السيد منعم عوده. إنه الشاهد الرئيسي الذي لا يزال حياً والذي قدم أدلة مبدئية عن ما حدث. نحن في مرحلة يمكننا فيها التخطيط لعقد جلسة استماع يمكن فيها استجواب للسيد عودة والجنود. سوف تسهل هذه الجلسة إذا انتهزت الفرصة عملية تقديم إفادات مكتوبة كاملة و من دون

تأخير. سيتمتع الجنود، وبالفعل جميع الذين يقدمون الأدلة، بالحماية التي يوفرها المدعي العام والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد أي دليل يقدمونه ضدهم في حالة وجود أي مقاضاة مستقبلية فيما يتعلق بهذه الأحداث.

25. أعتقد أن عقد اجتماع بين محاميّ IFI ومحامي الجنود الخاصين سيكون مفيدًا، وأفهم أنه تم إقتراح ذلك لمعرفة الأسباب، إن وجدت، التي قد لا يتم بسببها تلبية توقعاتي على الفور. بالطبع أنا منفتح للنظر في أي مسارات تحقيق معقولة مقترحة تندرج ضمن صلاحيات اختصاص هذا التحقيق.

السير جورج نيومان